سنة سلمه ليغرسه ويكون الارض والشجر بينهما لا نفع لاشتراك الشركة فيما هو موجود قبل الشركة فكان كتقفيز الحنطة فتفسد والثمرة والغرس لرب الارض تبعا للارض وللاخر قيمة غرسه يوم الغرس واجر مثل عمله وحيلة الجواز ان يبيع نصف الغراس بنصف الارض ويستاجره بالارض العامل ثلاث سنين بثلث يعمل في نصيبه فمدار الشريعة ذهب الترك بهواة رجل والقمقاني كوم اخر فنبت منها شجر في ملك صاحب الكرم اذ لا قيمة للنواة وكذا لو وقعت خوخة في ارض عمرو فنبتت لان الخوخة لا تنبت الا بعد ذهاب لحمها وبطل المساقاة كالمزارعة المساقاة بموت احدهما وبعضه بقاؤها والثمر فيها هذا عند ابي حنيفة وصاحبه الموت وصفته المدة فان مات العامل يقوم ولورثته ان يسقوا او يتركه على ان كره الدفع اي رب الارض وان اراد والقلع لم يجبروا على العمل وان مات الدافع فالخيار في ذلك لورثته العامل كما مر وان لم يدع احدهما بل انقضت مدتها اي المساقاة فالخيار للعامل ان شاء عمل على ما كان وتفسخ بالهدم كالمزارعة كما في الاجارات وسنه كون العامل قادرا عن العمل وكون البسار فيما يخاف على ثمره وتخفف منه دفعا للضرر وشرع وما قبل الادراك كسقي وتلقيح وحفظ فعلى العامل وما بعده كجذاذ وحفظ عليهما والشرط على العامل فسدت اتفاقا مطلقا والاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك كسقي فعلى العامل وما بعده كجذاذ كحصاد عليهما كما بعد القسمة فلا يحفظ في كرمه معاملة بالنصف ثم زارعها على النصف ان زاد رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع يقسم وان زاد العامل جاز لانه اسقاط دفع الشجر لشريكه مساقاة لم يجز فلا اجر له لانه شريكه فيقع العمل لنفسه وعن ابي وهبانية

وما سماقي ان سيافي غيره وان اذن المولى لعبده ليس بشيء وفي سايانها وان شاء دون ذبح بحلها وان الحاقي والمزاع يلقى

كتاب الذبائح

مناسبتها للمزارعة كونها اتلافا في الانتفاع بالنبات والحيوان

والمراد في الحال الذبيحة اسم ما يذبح كالذبح بالكسر واما بالفتح فقطع الاوداج حرم حيوان من سائغ الذبح خرج السمك والجراد فيحلان بلا ذكاة ودخل المتردية والنطيحة وكل ما لم يدرك ذكاة نسر عيا اختيارا بان اوصل الذكاة الضرورة جرح وطعن وابانها الدم في اي موضع وهي من البدن وذكاة الاختيار ذبح بين الحلق واللبة بالفتح المنحر من الصدر وعرقوه اعقاب قوائم كلها وسطه او اعلاه او اسفله وهو مجرى النفس على الصحيح والمريء وهو مجرى الطعام والسواد والودجان مجرى الدم وحل المذبوح بقطع اي بلا اكثر من اكثر حكم الكل وهل يكفي قطع اكثر كل منها خلاف وصح البزازي قطع كل الحلقوم ومعظم والاكثر وجح ويجب انه يكفي من الحياة قدر ما يبقى في المذبوح وحل الذبح بكل ما انهر الاوداج الاربعة تغليبا فانهر الدم اي اساله ولو بمدية بليطة اي قشر قصب ومروة هي حجر ابيض كالسكين يذبح بها الاسنان والظفر فايمين ولو كانا منزوعين حل عندنا مع الكراهة لما فيه من الضرر بالحيوان ويذبحه بشفرة كليلة وندب احداد شفرته قبل الاضجاع وكره بعده كالجر برجلها الى المذبح وذبح بالسن قفاها ان بقيت محية حتى تقطع العروق والا لم يحل لوقها بلا ذكاة والنحر بفتح فسكون بلوغ السكين النحاع وهو عرق ابيض في جوف عظم الرقبة وكره كل تعذيب بلا فايدة مثل قطع الراس والسلخ قبل ان يبرد اي تسكن من الاضطراب وهو تفسير اللازم كما لا يخفى وكره التوجه الى القبلة لمخالفة السنة وسن كون الذابح مسلما لا خارجيا ان كان صيدا فصيد المحرم لا تحله الذكاة في الحرم مطلقا او كتابيا ذميا وحربيا الا اذا اسلم منه عند الذبح ذكر المسمي متعمل ذبيحته ولو الذابح بجنونا او امرأة او صبيا يعقل التسمية والذبح ويقدر اذا ملك او اخرس لا عقل ذبيحته فيرد كتابي من وثني ومجوسي ومرتد وجب في ولد ابوه سنيا ولو ابوه جبريا حلت اسئاره لانه صار كمرتد قتلته فحلال هندي او مجوسي تنصر لانه يقر على ما انتقل اليه عندنا فيعتبر دينه عند الذبح حتى لو

Copyright Reserved Sharing Software University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)